

رئيس مجلس الوزراء يهنئ رئيس ألمانيا بذكرى يوم الوحدة



سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء

بعث سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء ببرقية تهنئة إلى رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية د.فرانك فالتر شتاينماير، ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة ذكرى يوم الوحدة الألمانية.

ولي العهد يهنئ رئيس ألمانيا بذكرى يوم الوحدة



سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد

بعث سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد ببرقية تهنئة إلى رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية د.فرانك فالتر شتاينماير، ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة ذكرى يوم الوحدة الألمانية، وارجيا للرئيس شتاينماير دوام الصحة والعافية.

صاحب السمو الأمير يهنئ رئيس ألمانيا بذكرى يوم الوحدة



صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد

بعث صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد ببرقية تهنئة إلى رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية د.فرانك فالتر شتاينماير عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة ذكرى يوم الوحدة الألمانية، متمنيا سموه للرئيس شتاينماير موفور الصحة والعافية ولجمهورية ألمانيا الاتحادية وشعبها الصديق كل التقدم والازدهار.

ناقشت إجراءات ضمان استمرارية الخدمة خلال فترة الصيف والظروف الاستثنائية

اللجنة الاستشارية للربط الكهربائي لدول «التعاون» بحثت استقرار المنظومة الكهربائية الخليجية



الوكيل المساعد لشبكات النقل الكهربائية بالتكليف م. فيصل سميح مع المشاركين في اجتماع اللجنة الاستشارية والتنظيمية للربط الكهربائي لدول مجلس التعاون

الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، إلى جانب مناقشة عدد من الموضوعات الفنية والتشغيلية ذات الصلة بأعمال الربط الكهربائي بين دول المجلس. ويأتي الاجتماع في إطار مواصلة التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون في قطاع الكهرباء، وتعزيز جاهزية منظومة الربط الكهربائي الخليجي ورفع كفاءتها التشغيلية، بما يدعم أمن واستدامة إمدادات الطاقة الكهربائية في دول المجلس.

استعراض تقرير أداء وأنشطة الربط الكهربائي الخليجي، وما يقدمه من دعم للشبكات الكهربائية في دول مجلس التعاون بما يساهم في تعزيز موثوقية واستقرار المنظومة الكهربائية الخليجية ودعم التكامل بين شبكات دول المجلس. كما استعرض الاجتماع أبرز الأحداث التشغيلية التي شهدتها منظومة الربط الكهربائي، والإجراءات التي تم اتخاذها لضمان استمرارية الخدمة خلال فترة الصيف والظروف

عقدت اللجنة الاستشارية والتنظيمية للربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها الـ 68 في دولة الكويت، برئاسة دولة الكويت ممثلة بوزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، وتولى رئاسة الاجتماع الوكيل المساعد لشبكات النقل الكهربائية بالتكليف م. فيصل سميح. وناقشت اللجنة خلال الاجتماع عددا من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وفي مقدمتها

سفيرا في فيينا قدم أوراق اعتماده مندوبا دائما لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

بورسلي: توسيع التعاون بين الكويت وUNIDO بمجالات الأمن الغذائي وسلاسل الإمداد والابتكار



السفير فواز بورسلي خلال تقديم أوراق اعتماده للمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) غيرد مولر

كونا: قدم سفيرنا لدى النمسا فواز بورسلي أوراق اعتماده مندوبا دائما لدولة الكويت لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO). ونقلت سفارتنا، في فيينا في بيان لـ «كونا» الجمعة، تأكيد السفير بورسلي خلال لقائه مدير عام المنظمة غيرد مولر أهمية تعزيز التعاون بين دولة الكويت والمنظمة في المجالات ذات الأولوية المشتركة بما يخدم المصالح المتبادلة ويدعم جهود التنمية الصناعية المستدامة. وشدد بورسلي على أهمية توسيع آفاق التعاون وتبادل الخبرات بين الجانبين في عدد من المجالات الحيوية وفي مقدمتها الأمن الغذائي وسلاسل الإمداد والابتكار والتحول الرقمي بما يساهم في دعم التنمية وتعزيز القدرات في هذه المجالات.

شارك في أعمال الاجتماع الـ 29 للجنة وكلاء أجهزة الخدمة المدنية والتنمية

«الديوان»: تعزيز التعاون الخليجي في مجالات الخدمة المدنية

برئاسة مملكة البحرين. وأضاف أن الاجتماع ناقش عددا من الموضوعات المتعلقة بتطوير منظومة الخدمة المدنية وتنمية الموارد البشرية كما تناول تحديث خطة عمل مجلس التعاون في مجال الخدمة المدنية وتنمية الموارد البشرية (2026-2030) ومتابعة تنفيذها.

وقال الديوان في بيان صحفي على منصة التواصل الاجتماعي (إكس) إن وكيل ديوان الخدمة المدنية ندبا صلاح الصقعي شارك في أعمال الاجتماع الـ 29 للجنة وكلاء أجهزة الخدمة المدنية والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي عقد عبر الاتصال المرئي

كونا: أكد ديوان الخدمة المدنية حرص دولة الكويت على تعزيز التعاون الخليجي وتبادل الخبرات والممارسات في مجالات الخدمة المدنية وتنمية الموارد البشرية بما يساهم في تطوير العمل الحكومي ورفع كفاءة الأداء المؤسسي في دول مجلس التعاون.

تاهيل 22 تحالفا يضم 41 شركة للمشاركة في 3 مشروعات كبرى

إصلاحات إسكانية شاملة تنقل الكويت إلى مرحلة جديدة من الاستدامة و«المطور العقاري» يعزز شراكة القطاع الخاص لتنفيذ مدن سكنية متكاملة

وتضم اللجنة في عضويتها 8 جهات حكومية تشمل وزارات المالية والأشغال العامة والكهرباء والماء والطاقة المتجددة والمواصلات إلى جانب بلدية الكويت والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وبكس الانتعاش الكويتي.

بموازاة ذلك تواصل اللجنة الوزارية متابعة الموقف التنفيذي للاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين حكومتي دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية العمل على دفع عجلة المشاريع التنموية التي تضمنتها مذكرات التفاهم بين البلدين والتي تشمل التعاون في مجال التطوير الإسكاني.

وتستهدف المذكرة المبرمة مع الجانب الصيني توسيع نطاق التعاون المتبادل وخلق تواصل استراتيجي طويل الأمد في مجال تطوير المشروعات الإسكانية وتعزيز الإمكانيات لتطوير مدن إسكانية متكاملة ومتطورة وتسريع وتيرة توفير الرعاية السكنية للمواطنين.

ويتابع مجلس الوزراء بصورة مباشرة أعمال الجهات في المشروعات الإسكانية ودعمها لضمان قدرتها على تنفيذ الالتزامات المنوطة بها.

وتكشف التقارير الدورية التي تصدرها المؤسسة العامة للرعاية السكنية، أن مشروعات المؤسسة تشهد تقدما ملحوظا في نسب الإنجاز في ظل استمرار تنفيذ أعمال البنية التحتية والمباني في عدد من المدن الإسكانية. وتستهدف الجهود الحكومية إنشاء نحو 170 ألف وحدة سكنية خلال السنوات العشر المقبلة موزعة على عدة مناطق، حيث تولي أهمية قصوى لتبني نماذج جديدة أكثر مرونة وكفاءة تستفيد من الخبرات العالمية وتواكب المتغيرات الاقتصادية والعمرانية مع المحافظة على خصوصية المجتمع الكويتي ومتطلبات الأسرة الكويتية.

وأقرت الكويت في خططها التنموية برنامجا لتشييد بنية تحتية متماسكة وإيجاد مناطق معيشية متناغمة بيئيا اشتملت على جملة سياسات في مقدمتها بناء مدن صديقة للبيئة وفق مبادئ المباني الخضراء والبنية التحتية الخضراء والتكنولوجيا الذكية إضافة إلى تحسين إدارة الأراضي والمرافق وإيجاد بدائل مستدامة لنظام الإسكان الحالي.

وتركز التوجهات الحكومية على توفير الأراضي ورفع كفاءة المنظومة الإدارية للمشاريع الإسكانية إلى جانب رفع كفاءة عمليات التنفيذ من خلال تفعيل دور القطاع الخاص وضمان توفير معايير معيشية ذات جودة عالية.



العقاري، حيث جرى اختبار أول ثلاثة مواقع بعناية وتم عمل التصميم الأولية لهذه المنازل والمناطق للتأكد من جدوى المشروع. وخلال ملتقى الكويت الثاني لمشروعات الدولة التنموية (ENCON5) المنعقد منتصف يونيو الماضي، أكد وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري أن الملف الإسكاني يمثل أولوية وطنية ثابتة ويحظى باهتمام ودعم القيادة السياسية.

وقال الوزير المشاري إن عمل المؤسسة العامة للرعاية السكنية انصب في الفترة الماضية بوتيرة سريعة على تعديل بعض السياسات والقوانين الهامة.

وتضطلع اللجنة الحكومية التنسيقية لمتابعة تنفيذ الخدمات المرتبطة بالمشاريع الإسكانية المشكلة بقرار من مجلس الوزراء بمهمة توحيد الجهود لتنفيذ جميع الخدمات الخاصة بالمشروعات الإسكانية لضمان إنجازها وفق أفضل معايير الاستدامة وتسريع وتيرة تنفيذها.

وتختص اللجنة باتخاذ كل التدابير والإجراءات التي من شأنها تسريع إنجاز المشروعات ذات الصلة بالشأن الإسكاني في البلاد وتذليل العقبات التي قد تطرأ في هذا الشأن إلى جانب التنسيق بين الجهات لوضع الخطط المشتركة وآلية توفير وتشغيل وصيانة الخدمات المتعلقة بالمدن والضواحي السكنية القائمة والمستقبلية وتحديد الجهات المسؤولة عن تسلم المباني أو الخدمات التابعة للجهات الحكومية بما يتوافق مع البرنامج الزمني للمشروعات الإسكانية المختلفة ومتابعة جهود كل منها بهذا الشأن.

للأسر المستفيدة وبمساحات مختلفة. كما مكن القانون (الرعاية السكنية) من وضع الضوابط والمعايير والمواصفات الفنية للمباني والضواحي والمناطق والأحياء لكل مشروع على حدة لتحقيق التكامل في التصميم وجودة الحياة بتلك المشاريع.

وقد مثل الإعلان الحكومي عن قرب تاهيل المطورين العقاريين لثلاث فرص استثمارية في أولى مراحل برنامج المطور العقاري تطبيقاً لأحكام القانون لبننة جهرية في بنيان دعم النمو العمراني وتعزيز القدرة على تجاوز التحديات التي تواجه الملف الإسكاني.

وتمثل الفرص الاستثمارية ثلاث حزم تضم خمسة آلاف وحدة سكنية في مدن (المطلاع) و(سعد العبدالله) و(جابر الأحمد).

وفي خطوة جديدة نحو دفع عجلة مشروع المطور العقاري قدما أعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية نهاية أغسطس الماضي تاهيل 22 تحالفا يضم 41 شركة كويتية وعالمية للمشاركة في المرحلة التالية من إجراءات طرح 3 مشروعات إسكانية كبرى

بما يدعم تسريع إجراءات تنفيذ المشروعات.

وقال نائب المدير العام لشؤون الاستثمار ومشاريع القطاع الخاص بالتكليف في المؤسسة م.أحمد الأنصاري إن تاهيل التحالفات يأتي تنفيذاً لتوجيهات مجلس الوزراء، مشيراً إلى أن هذه الخطوة تساهم في تطوير مشروعات إسكانية متكاملة تلبي احتياجات المواطنين وتواكب أهداف الدولة في مجال التنمية العمرانية. وكانت المؤسسة العامة للرعاية السكنية قد أجرت دراسات جدوى تفصيلية وشاملة لأول المشاريع التي ستندفع وفق المطور

كونا: تشكل منظومة الإصلاحات التشريعية والتنفيذية التي اعتمدتها الحكومة الكويتية في الملف الإسكاني مؤخرًا نقطة تحول إستراتيجي، حيث تنتقل به إلى مرحلة جديدة في تحقيق الاستدامة العمرانية بما يواكب أهداف الدولة ويبيي احتياجات المواطنين. ويعد مشروع المرسوم بقانون بشأن التمويل العقاري لمستحقي الرعاية السكنية الذي أقره مجلس الوزراء في 22 سبتمبر الماضي الحلقة التشريعية الأحدث في سلسلة القرارات الحكومية التي تستهدف استدامة توفير السكن الكريم للمواطنين.

ومن المقرر أن يساهم تطبيق قانون التمويل العقاري في خلق أدوات تمويلية إضافية تدعم المشروعات والمشاريع القادمة وتقلص مدة انتظار مستحقي الرعاية السكنية علاوة على تنشيط القطاع العقاري.

وقال وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري إن مشروع القانون يحتوي على 15 مادة، مبيناً أن المادة الثانية منه حددت نطاق تطبيق أحكامه وسريانه لأغراض شراء وحدة سكنية من المطور العقاري أو لبناء القسيمة الحكومية المخصصة من المؤسسة العامة للرعاية السكنية وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها في المشاريع التي تم تنفيذها أو الجاري تنفيذها.

وبيّنت المادة الرابعة من القانون الأحكام الخاصة بالتمويل العقاري المدعوم أو غير المدعوم وآلية سداد، إذ قررت جواز الجمع بينهما وفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها بنك الكويت المركزي. وقد أتاح المرسوم بقانون رقم 89 لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 118 لسنة 2023 بشأن تأسيس شركات إنشاء

مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصادياً (المطور العقاري) تنوع أشكال الشركات التي تنشئها المؤسسة العامة للرعاية السكنية ورأس مالها بما يتفق وطبيعة المشروع وبناء على دراسات الجدوى الخاصة بكل مشروع.

ويعد تشريع المطور العقاري الذي دخل حيز التنفيذ رسمياً مطلع أغسطس 2025 أحد المحاور الرئيسية لتطوير القطاع الإسكاني وعنصراً حيوياً في تحقيق الرعاية السكنية المستدامة حيث يمتد دوره إلى الإسهام في بناء مجتمعات عمرانية متكاملة تلبي احتياجات المواطنين وتطلعاتهم.

واستهدف القانون تعزيز إسهام القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الإسكانية كما أعطى حرية أكبر للمطورين العقاريين لعرض منتجات سكنية متنوعة بحسب الحاجات والقدرات المتنوعة